في يد غاصب فسرق في يده ٣ اي في يد الغاصب م لم يضمن
٣ فان الغاصب اذا غصب مقطوع اليد يجب رده
كذلك فاذا امتنع فعليه قيمته اقطع واذا قطع المولى
في يد الغاصب استولى عليه فصار مستردا فيبرء
الغاصب عن الضمان مع انه مات في يده م وضمن عبد
مجوس غصب مسلم فمات معه ٣ اي فات المجوس
مواخذ بافعاله فان كان الغصب ظاهرا بيباع فيه وان
لم يكن ظاهرا بل اقر به لا يباع فيه بل يواخذ به اذا عتق م
فان جنى مدبر عند غاصبه ثم عند سيده او عكس
ضمن قيمته لهما ويجمع بنصفها على الغاصب ويدفع الى
المولى ثم في الاولى يرجع به على الغاصب وفي الثانية
لا ٣ اي غصب رجل مدبر فجنى عنده خطأ ثم رده
على المولى فجنى عنده خطأ او كان الامر بالعكس
اي جنى عند المولى خطاء ثم غصبه رجل فجنى عنده
ففي الصورتين يضمن المولى قيمته للجنايتين ثم
يرجع بنصفها على الغاصب ام في الصورة الاولى
يجمع ثم يدفع هذا النصف الى ولي الجناية الاولى
فاذا

فاذا دفع هل يرجع به على الغاصب ام لا ففي الصورة الاولى يرجع وفي صورة العكس لا وهذا عند ابي حنيفة رح
وابي يوسف رحم وقال محمد رحم نصف القيمة التي
يرجع به على الغاصب يسلم للمولى ولا يدفع
الى ولي الجناية الاولى عوض ما اخذ ولي الجناية
الاولى فلا يدفع اليه كيلا يجتمع البدل والمبدل في ملك
شخص واحد لهما ان حق الاول في جميع القيمة لانه
جنى في حقه لانه احرز احد قوتي الكلب اعني سقوط
مزاحمة الثاني فاذا اخذ شيئا من بدل العبد في يد
المالك فاد غايا خذه منه ليسلم حقه فاذا اخذ منه رجع
المولى على الغاصب لانه اخذ منه بسبب كان عند الغاصب
ولا يرجع به في صورة العكس لان الجناية الاولى
كانت في يد المالك م والقن في الفصلين كالمدبر لكن الفرق بينهما
السيد يدفع القن وقيمة المدبر ٣ اي ان كان معاما
المدبر فقد ففي الفصلين يدفع القن ثم يرجع بنصف
قيمته على الغاصب ويسلم للمالك عند محمد وعندها
لا يسلم له بل يدفعه الى الاول فاداه الى الاول

الماء عبارة عن القيمة